مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٢) العدد (٤)
الإصدار السابع
٢٠٢١ (٣٥٧-٣٣٨)

المتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية لانتشار سلوك الإكرامية والولاءات الضيقة والمحسوبيات في سورية وأثرها على الدور التنموي للمؤسسات (دراسة ميدانية في قصر العدل ومكتبة الأسد في دمشق)

فاطمة فرحان كمال الدين

طالبة دكتوراه في جامعة طهران، كلية العلوم الاجتماعية، اختصاص علم اجتماع التنمية والاقتصاد.

البريد الإلكتروني: ***kamalaldin.fatem@ut.ac.ir***

عبد الحسين كلانتري

أستاذ دكتور في قسم علم الاجتماع اختصاص علم اجتماع التنمية والاقتصاد،

جامعة طهران. المشرف الخارجي للطالبة

البريد الإلكتروني: ***abkalantari@ut.ac.ir***

اسعاف حمد

أستاذة دكتورة في قسم علم الاجتماع والتنمية في جامعة دمشق المشرف الداخلي للطالبة

البريد الإلكتروني: ***esaaf_h@yahoo.com***

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٥ ديسمبر ٢٠٢١م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

يُعتبر المدخل المؤسساتي الذي أرسى معالمه صموئيل هانتيجتون من أهم المداخل التنموية، حيث المؤسساتية حجر الزاوية الاساسي للتنمية والشكل العلني لروح المواطنة والتقدم والانتقال من المجتمعات (الآلية) التقليدية للمجتمعات (الديناميكية) الحديثة حسب تعبير دوركهايم. يهدف البحث إلى دراسة السلوكيات المؤسساتية السلبية المنتشرة والتي تعيق تقدم المؤسسات، من خلال معرفة مدى انتشار سلوك الإكرامية والولاءات الضيقة والمحسوبيات في المؤسسات السورية، والبحث عن طبيعة العلاقة بين انتشارهم والمتغيرات

الاجتماعية–الاقتصادية داخل البناء الاجتماعي في مدينة دمشق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ، وطريقة المسح الاجتماعيّ بالعينة. وتّم جمع بيانات الدراسة الحالية باستخدام مقياس مؤلف من (32)بنداً، تم توزيعه عشوائياً على (393) موظف وموظفة من العاملين في كل من مكتبة الأسد والقصر العدلي في دمشق وبلغت نسبة العينة 33.3% من حجم المجتمع الاصلي، وتم استخدام برنامج(SPSS) لمعالجة البيانات وتحليلها والوصول إلى النتائج التالية: أن هناك مستوى مرتفعاً لانتشار سلوك الإكرامية (الرشوة)و الولاءات الضيقة والمحسوبية في كلا المؤسساتيين، ووجود فروق في مستوى انتشار الولاءات الضّيقة والمحسوبيّة تُعزَى لمتغير(الجنس، والدخل الشهري) لصالح الذكور وذوي الدخل المنخفض، بينما لاتوجد فروق تُعزى لمتغير (مكان الإقامة، والمستوى التعليمي).وعدم جود فروق في مستوى انتشار سلوك الإكرامية(الرشوة) تُعزَى لمتغير (الجنس، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، الدخل).

الكلمات المفتاحية: المؤسسة، سلوك الإكرامية، الولاءات الضيقة، المحسوبيات

Abstract

The institutional approach, laid out by Samuel Huntington, is considered one of the most important development approaches, as institutionalization is the cornerstone of development and the public form of the spirit of citizenship, progress, and transition from traditional(mechanical)societies to modern(dynamic)societies, according to Durkheim. The research aims to study the widespread negative institutional behaviors that impede the progress of institutions, by knowing the extent of the behavior of tips, narrow loyalties and favoritism in Syrian institutions, and searching for the nature of the relationship between their spread and socio-economic variables within the social structure in the city of Damascus. The study relied on the analytical descriptive approach and the method of social product by sample. The data of the current study were collected using a scale consisting of (32) items, which were randomly distributed to (393) male and female employees working in the Al-Assad Library and the Palace of Justice in Damascus. The sample percentage was 33.3% out of the size of the original community with using(SPSS) program to process and analyze the data and reach the following results: There is a high level of prevalence of tipping behavior (bribery), narrow loyalties and favoritism in both institutions, and there are differences in the level of prevalence of narrow loyalties and favoritism due to the variable of (sex and monthly income) in favor of males and low-income people, while there

are no differences attributed to the variable of (place of residence and educational level). And there were no differences in the level of prevalence of tipping behavior (bribery) due to the variable of (gender, place of residence, educational level and income).
Keywords: Institution, Tips (Bribery) behavior, narrow loyalties, favoritism.

*** مقدمة**

إنّ الحكم لا يصبح شرعيّاً إلاّ إذا تحوّل إلى سلطةٍ وهذا التحوّل نفسه لا يكون ممكناً إلا باستخدام ميكانيزمات تجعل المحكوم ينظر إلى العلاقات العمودّية المفروضة على أنّها علاقات طبيعية وتكتسب صفة المشروعيّة، وهذه الميكانيزمات نطلق عادةً عليها لفظ المؤسّسات، فليست أوامر السلطة حين صدورها هي التي تَكون موضوع القبول، أو هي التي تُقبَل وتكون موضوع الخضوع، وإنّما يكون الخضوع للمؤسسات التي باسمها تُصدرَ الأوامر .فالمؤسسة يستحيل وجودها منفردةٍ ومنعزلةً؛ لأنّها جزءٌ من أجزاء متعدّدة، وذلك بمعنين اثنين، فهي لاتوجد إلّا مع مؤسّسات أخرى تشكل جميعاً المجتمع الإنسانيّ أولاً. وهي ثانياً، تقوم على كونها هي ذاتها مؤلّفةً من أفرادٍ وطواقمَ متعدّدة تعمل مُشتركةً وضمن إيقاعٍ أساسيٍّ عموميٍّ يضبط حركتها وتفاعلها وأفاقها المفتوحة (ندوة سيما الاقتصادية، 2001).

ويعرف المدخل المؤسساتي الاتجاه الذي يقوم على أساسِ ربط عملية التنمية بقيام المؤسسات، تلك المؤسسات التي تشتمل على تنظيماتٍ إداريّة وإجراءات قانونيّة، والتي بإمكانها تأطير نشاطاتِ القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة وزجّها في عملية التنمية والتغيير (خضر، 2007)

يعتبر العالم الأمريكي" Samael Huntington"هو من أرسى دعائم هذا المدخل، حيث اعتمد في دراسته على المؤسّسات كعامل لعمليّة التنمية، مؤكّداً أن قدرة المؤسّسة كتنظيم في القيام بوظائفه يعتمد على مدى نجاحها في صيانة تعريفٍ خاصٍّ للمصلحة العامّة التي سيقوم عليها النظام السياسي والمجتمع والعمل على وضعها قيد التحقيق، وهو تعبير إلى حدٍّ ما عن منحىً أخلاقيٍّ وقيمي (Samael,1968).

والمتعارف عليه أنَّ المجتمعات التقليديّة مجتمعاتٌ بسيطةٌ عموماً لكونها قائمة على اعتبارات مستمدّة من حقيقة انتماءاتها العرقيّة، الإثنيّة، المحليّة، الدينيّة، فهي ليست بحاجة إلى أشكالٍ معقَّدةٍ من التنظيم الاجتماعيّ والسياسيّ. إنّها مؤسسّة أصلاً على التضامن الآلي كما وصفها دوركهايم، تحكمها العادات والتقاليد وتحركها إحساساتها الفطريّة (أميل،1982). ولكن متى ما أصبح المجتمع من هذا النوع يشمل بحكم التغيير على جماعات متباينة الانحدار وقوى مختلفة التوجّهات والمصالح، فإنّه سيكون من الصّعب المحافظة عليه وتحقيق شكلٍ من اشكال الاجتماع على الأهداف، وفق الاعتبارات والإجراءات السابقة. فالنتائج المتولّدة عن الغياب التام للصراع الاجتماعيّ، وهي الحالة العامة التي تميز المجتمعات التقليدية ستكون مشابهة للنتائج التي سيولدها غياب الانسجام الاجتماعي التّام وخصوصاً إبّان فترات التغيّرات والتحوّلات الكبرى في الجانب الاجتماعي

والسياسي. وعندما لاترى كلُّ جماعةٍ في الأخرى سوى عدوٍّ رئيسيٍّ لها، سيكون من الصعوبة المحافظة على استمرار النظام السياسيّ والاجتماعيّ ما لم يكن هناك تغيُّر في نظرة كلٍّ من هذه الجماعات للأخرى وهو ما يمكن أن تعِد به وتحققه المؤسسات (رعد، 2002).

تأتي أهمية التكوين المؤسساتي في مجتمعاتنا الحالية، من الإيمان بأنّ العمل من خلال المؤسّسات مّنعطفٌ حاسم في مسيرةِ أيِّ مجتمعٍ في طريقه للنموِّ، فمن خلال وعي افراد المجتمع واتّضاح رؤيتهم للتحدِّيات التي يمرّ بها مجتمعهم، ومع بلوغ ظاهرة القلق الموضوعيّ درجةً من الانتشار بين أفراد ذلك المجتمع، يدرك الأفراد عجزهم كأفرادٍ عن الوقوف أمامَ التحديات التي تهدِّد وجودهم الحيوي (خضر، 1989). وبذلك تصبح مسألة تكاتف الجهود، وتكثيفها من خلال العمل في إطار المؤسسات مخرجاً عقلانياً لانفكاك مجتمعهم مي براثن التخلف، فبوسطة المؤسسات وعن طريقها يمكن أن تنتظم جهود المجتمع وتدوم قدراته وتتراكم إنجازاته وتتزايد قوّته على حماية هذه الإنجازات، ويمكنه عن طريق المؤسّسات أيضاً أن يبلور نظرته للحياة، ومنهجه للتفكير واسلوبه في العمل، وأن تكَوِّن إرادته المجتمعيّة اللازمة لبدء عملية التنمية الاقتصادية–الاجتماعية الشاملة وتأكيد استمرارها، والعمل من خلال المؤسّسات وبواسطتها يمثّل الردَّ الحضاريّ لأيِّ مجتمعٍ يتطلّع للتحرّر من التخلّف والتبعيّة، فعندما توجد المؤسّسات توجد المسؤوليّة، وعندها يتحول عبءُ تحمل متطلبات التغيّر من الأفراد بصفتهم الفرديّة إلى مؤسّسات فكراً وعملاً. ويبلغ المجتمع المعنّي درجةَ الإدراكِ المؤسّسيّ لضرورات التغيّر المنشودة (نادر،2011). وبذلك فالحاجة إلى عمليّة المأسّسة أضحت واقعاً لابدَّ منه مع الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، وحدوث التفاعل وعدم الاتّفاق بين القوى الاجتماعيّة المختلفة في المجتمعات.

*** الإطار المنهجي للدراسة**

١– مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتجسد مشكلة الدراسة في مجتمعنا السوري من مشاكل تعيق الدور التنموي للمؤسسات حيث توجه المؤسسات الكثير من الصعوبات والمعوّقات التي تحول دون القيام بالدور المنوط بها، رغم أنّ مظاهر التنمية والمؤسساتية موجودة في المجتمع، لكنّها لا تعدُّ أكثرَ من مظاهر ليس إلاّ، حيث أن عدم احترام مضامينها يؤدي إلى خَللٍ بالعلاقة القائمة ما بين دورها والمجتمع، مما ينعكس سلباً على عمليتي التحديث والتنمية الشاملة. فالتنمية تشكّل حركّة تغييرُ مدرَكةٍ ومخططٍ لها، تستهدف تحديث الحياة في المؤسسات ضمن المجتمع. هذه الإشكاليّة لم تحظَ بالاهتمام والجدية للتعرف على ماهيّة المعوقات الاجتماعية التي تقف حجر عثرة في وجهها وإفساح الطريق لها ولفعلها الإيجابي في الحياة اليومية وخاصة أنّ مجتمعنا بحاجةٍ ماَّسةٍ لتفعيل هذا الدور التنموي للمؤسسات في المرحلة الحالية من إعادة اعمار سورية. وإيماناً من أن التنمية تتضمن تحديث البُنى الأساسيّة للدولة بمؤسساتها والمجتمع، فإنه في هذه الدراسة سيتم التعرف على بعض محدّدات النّسقِ الاجتماعيّ داخل مؤسساتنا(ولاءات ضيقة– عشائرية–عائلية)، والوقوف على السلوكيّات المنتشرة التي تقف حائلاً دون تحوّلها إلى مستوى المؤسسات الحديثة،

وانطلاقاً من كون وزارتي العدل والثقافة من المؤسسات الحكوميّة المهمّة حيث العدل والثقافة هم أساس بناء المجتمع، وإيماناً من أنّ الإنسان هو هدف التنمية وغايتها تمّ اختيار مؤسّسةٍ من كلا الوزارتين المذكورتين أعلاه؛ وتمّ دراسة سلوكيّات الأفراد الموظّفين داخل هاتين المؤسّستين، للتعرف على توجّهاتهم وربطها ببعض المتغيرات المستقلة(الجنس، الإقامة، الدخل، المستوى التعليمي).

وانطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي: ماهي السلوكيات الاجتماعية المنتشرة في مؤسّساتنا الحكوميّة والتي تعود بالسلب على الدور التنموي لهذه المؤسسات في سورية؟ وينبثق عن هذا التساؤل تساؤلات الفرعية وهي:-

١- ما مدى انتشار سّلوك الإكراميّة كعلّة مؤسساتيّة في المؤسّسات الحكوميّة؟

٢- ما مدى انتشار الولاءات الضيقة والمحسوبية والواسطة في المؤسّسات الحكوميّة؟

٢- فرضيات الدراسة

١- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير الجنس وانتشار سلوك الإكرامية.

٢- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير مكان الإقامة وانتشار سلوك الإكرامية.

٣- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير الدخل الشهري وانتشار سلوك الإكرامية.

٤- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير المستوى التعليمي وانتشار سلوك الإكرامية.

٥- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير الجنس وانتشار الولاءات الضيقة.

٦- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير مكان الإقامة وانتشار الولاءات الضيقة.

٧- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير الدخل الشهري وانتشار الولاءات الضيقة.

٨- لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير المستوى التعليمي وانتشار الولاءات الضيقة.

٣- أهمية الدراسة

تنبثق من كون: أن التنمية تُعدّ ميكانيزم للتغيير والإصلاح السياسيّ والاجتماعيّ والإداريّ في مؤسّسات المجتمع السوريّ بشكل عام وبالتالي فإن دراسة مثل هذه الموضوعات تعد ضرورة وخاصة في مرحلة إعادة الاعمار بعد الحرب. كما تأتي أهمية هذه الدراسة من تركيزها على المدخل المؤسّساتيّ والإداريّ في الإصلاح، والتركيز على الإنسان كحامل أساسّي للتنمية في هذه المؤسّسات، ودراسة السلوكيّات الاجتماعيّة التي تعيق التقدّم والتطوّر المرجوة في الخطط الخمسية للتنمية. فالتنمية تتوقّف على توفّر المقدرة الدافعيّة والفرص التي يتيحها المجتمع وتقاليده السياسيّة

وولاءاته وانتماءاته، وأيدولوجيته، والظروف الاجتماعيّة التي تحدّد بشكل ما طبيعة المناخ المؤسساتي السائد في المجتمع.

٤- أهداف الدراسة

١- التعرّف على أبرز المعوّقات السلوكيّة والاجتماعيّة المنتشرة في المؤسّسات الحكوميّة وتحول دون الوصول إلى دورها التنموي المؤسساتي.

٢- التعرّف على العلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة ومحددات النسق الاجتماعي والسلوكيّات السلبية بالمؤسّسات.

٣- إمكانية تقديم مقترحات علميّة-عمليّة مبنيّة على رؤيّة واقعيّة تساهم بشكل جدّي وفعليّ في الوقوف على أبرز المعيقات الاجتماعية المنتشرة في أوساط المجتمع السوريّ والتي تلعب الدور الأكبر في عرقلة الدور التنموي للمؤسّسات.

*** الإطار النظري للدراسة**

١- تعريف المؤسّسة

أَنْ تؤسِّسَ شعباً بالمعنى العام الكلاسيكي، يعني أَنْ تَنقَل مجموعةً من الأفراد تحرّكها الميول التي تعزلها أو تواجه بينَ أفرادها، من حالة الطبيعة إلى حالة اجتماعية يعترفون بها بسلطة تكون خارجَ مصالحهم وأفضليّاتهم. أي عمليُّة نقلِ (الإنسان إلى المواطن) ضمن مجتمعٍ يسوده نظامٌ يسمح للأفراد بإقامة توقعات منتظمة، والتعرُّف على الحقوق والواجبات التي تُلزمهم إزاء بعضهم بعض بصفتهم مواطنين (ماجدة، 2003). وهذا التأسيس للشعب يمكن أن يفهم بأنّه فنُّ المُشترعِ الذي يُعطي القوانين، وكذلك الحالة التي يوجد فيها الشعب الذي يتلقّى القوانين التي من المُشترع.

المؤسسة حسب ليدز: أشكالاً من الفعل أو السلوك المقنَّنة التي تربط بين مجموعةٍ معقَّدة ومتداخلةٍ في المعايير والأدوار، وتخصُّ مجموعةً كبيرةً نسبياً من الأشخاص الذين يعيشون داخل مجتمع أو منطقة معيّنة (شارلوت، 1999). ارتبط مصطلح المؤسّسة في سياق انتشاره بصفةٍ بدت وكأنها ملازمةٌ له، وهي (الاجتماعية)، وحسب جورج لينذ برك: إن المؤسّسات الاجتماعيّة هي أنماطٌ سلوكيّةٌ تمتدُّ من جيلٍ إلى جيل آخر تنشئ هي الأنماط من تكرار تجمّعات الأشخاص الذين يتفاعلون بعضهم مع بعض عند استجاباتهم لظروف الحياة المعقّدة والتي يحدّدون موقعهم منها، والمؤسّسة على ذلك تقدم للأعضاء الطرق الموحدة والكفيلة بمقابلة المطالب المتكرّرة والمتجدّدة (معن، 1999)

قاموس ليترهالفرنسي عرّف المؤسّسة: كلُّ ما يبتدعه أو يقيمه الإنسان، وذلك ما هو موجود في الطبيعة (ناظم، 2004). وبذلك فإنّ مفهوم المؤسّسة يشمل على كلّ التنظيمات القائمة في المجتمع (الزواج، العائلة، المشروع الاقتصادي، الهيئات الدينية)، كما يشتمل على المؤسّسات القانونية والسياسية أيضاً. فالمؤسسات هي أساليب للعمل والإحساس والتفكير "متبلورة"، وإلى حدٍّ ما ثابتة، مُلزمة ومميّزة لمجموعة اجتماعية معينة (ريمون و فرانسوا 1986). وهي تعبِّر عن العمليّة التي تحصل بواسطتها التنظيمات والإجراءات على القيمة والاستقرار (Samael,1986). وبالتالي يمكن القول بأن المؤسّسة شخصيّة اعتباريّة تنشأ بتخصيص رأس مالٍ ما لمدّة غير محدّدة، لعملٍ ذي صفةٍ إنسانيّة، دينيّة، علميّة، فنيّة، رياضيّة، لأي عمل آخر من

أعمال الرعاية الاجتماعية، النفع العام. ولا يهمُّ الاسم الذي تحمله المؤسّسة، فإلى جانب اسم المؤسّسة قد يكون هناك أسماء مثل جامعة، معهد، سلطة، بنك... وتقوم المؤسسة على ثلاثة أركان وهي:(1-التشخيص القانوني؛2-الاستقلال المالي والإداري؛3-لها مجلس إدارة يشرف على شؤونها). ولايجوز إنشاء مؤسّسة عامة بأداة أقلّ من قانونٍ صادرٍ عن السلطة التشريعية (نادر، 2011).

٢- السلوكيّات الاجتماعيّة السلبية في المؤسّسات

إنّ دراسة السلوك الإنسانيّ والبيئة الاجتماعية التي يصدر من خلالها، ترتكز على فهم الأنساق الاجتماعيّة الموجودة في المجتمع والمرتبطة بالموقف الإشكالي الذي يتعامل معه الباحث، وترى هاتشسوم أنّ الهدف الأساسي من دراسة السلوك الإنسانيّ والبيئة الاجتماعيّة هو استكشاف القوى المحرّكة التي توجّه السلوك الإنسانيّ وتدفعه في مساراتٍ معيّنةٍ، سواء أكانت هذه القوى مرتبطة بالنواحي الشخصية لفردٍ أم مرتبطةً بالظروف البيئية المحيطة به (حسن، 2005). فالسلوك الصادر عن الفرد لا يولد مع الفرد عند ولادته، ولكّنه يتكون وينمو تدريجياً بتفاعل الفرد مع المحيط الاجتماعي الذي ينشأ فيه، فالسلوك الإنسانيّ هو سلوك اجتماعيّ، فهو يحدث في سياق اجتماعي ويصدر عن الشخصية الإنسانية ذات الطبيعة الاجتماعية، لذا فإنّ جميع الاحداث الجارية في حياة الإنسان اليومية من حيث: يفكر، يعمل، ويشعر... وإنّما تكتسب معناها ضمن الإطار الاجتماعيّ الثقافي الذي يوجد فيه الشخص (ليلى وأحمد ،2008).

ويتحدّد السلوك الإنساني الاجتماعي والمؤسساتي وفقاً لتنظيمين للشخصية الإنسانية، أولاً: التنظيم التروعي بمكوناته الأساسية التي تشترك في توليد مراحل وظائف السلوك وبكيفية علاقاتها وتفاعلها مع العوامل المحيطة، فسلوك الفرد يتّجه نحو هدفٍ معيّنٍ ويكمن وراءَه دافع، حيث تستند شخصية الإنسان وتكيّفه السليم إلى إشباع حاجاتٍ معيّنةٍ في ظروف خاصةٍ وهذه الحاجات قد تكون حاجات فيزيولوجيّةٍ، اجتماعيّة، فرديّة ونفسيّة. ثانياً: التنظيم الإدراكي حيث يعتمد السلوك الإنساني على العمليّة الإدراكيّة للشخص الذي يصدر عن السلوك، فهي عمليّة ديناميكيّة كليَّة وهي رغم اختلاف مضمونها باختلاف الأشخاص، إلّا أنّ إدراكاتهم تتميز بخصائص معيّنة، كالانطباع الأوَّلي، والقوالب الفكريّة والعقلية التي يدركون من خلالها ويحكمون بموجبها على سمات وخصائص الآخرين...فعلاقة الفرد وأعماله تجعل الفرد وأحاسيسه اجتماعيّة عاليّة للاستجابة لمطالب الجماعة وللأشخاص الآخرين المحيطين به (فادية، 1993).

وبالتالي فَهْمُ السُّلوك الإنسانيّ الاجتماعيّ فهماً صحيحاً موضوعياً يتطلّب فهم كيفيّة تفاعل الإنسان مع عناصر المجال الذي يتواجد فيه، فالإنسان ككائن اجتماعي لا يتواجد إلا ضمن إطارِ المجتمع، لهذا لا يمكن إدراك وتفسير سلوكياته في غير هذا الوجود. بالتالي نجد أنّ السلوك الإنسانيّ يتأثّر بالجوانب الشخصية عند الفرد والجوانب البيئيّة والظروف التي يعيشها الإنسان، فالفرد يتعلّم السلوك من خلال احتكاكه المستمر مع البيئة وما تتضمنه من أنساقٍ، لذلك يُعتبر السلوك نشاطاً موجّهاً ومقصوداً يسعى إلى تحقيق

أهدافٍ وإشباعِ حاجاتٍ إنسانيةٍ أو تحقيق غاياتٍ معيّنةٍ وبذلك يكون سلوكُ الفرد سلوكاً مُتعلَّماً من الآخرين والبيئة المحيطة به.

*** انتشار سلوك الإكرامية "الرشوة"**

*** تعريف الرشوة**

الإكراميّة هي اللّفظ المخفّف لمعنى الرشوة، ويَنظرُ إليهما المشرِّع القانونيّ والفقه الدينيّ والثقافة الاجتماعية على أنّهما شيءٌ واحدٌ، وغالباً ما نسمع أو نرى بأعيننا انتشار الرشوة في مؤسساتنا الحكومية والخاصة على حدٍّ، وتعدّ الدراسات التي تناولت الإكرامية نادرة، وغالباً ما تأتي ضمنَ أبحاث الفساد الإداري كنوع من أنواعه.

وهذا ما أكّد عليه جوزيف ناي في تعريفه الفساد بأنه: سلوكٌ مخالفٌ للواجب الرسميّ بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة والقرابة والصداقة، والاستفادة المادية واستغلال المراكز، ومخالفة التعليمات لفرض ممارسة النفوذ ذي التأثير الشخصيّ، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع عدالةٍ أو موضوعيةِ شخص معيّنٍ في مركزٍ محترم، وكذلك يشتمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد العامة من أجل الاستفادة الخاصة (صلاح الدين، 1994).

الرشوة في اللغة "من الرشاء، وهو: الحبل الذي يُستعان به لإخراج الماء من البئر، ويطلق عليها -مجازاً- "البراطيل" وهو: الحجر الذي يوضع في فم المتكلّم لمنعه من النطق، وهذان الاشتقاقان يؤكّدان معنى الرشوة كوسيلة للوصول إلى المآرب الشخصية (سليمان،2003). ولقد عَرَّفت الرشوة فقهيّاً بأنّها: عبارة عن اتجار موظّفٍ في أعمال وظيفته عن طريق الاتّفاق مع صاحب الحاجة أو التفاهم معه على قبول ما عَرض الآخر من فائدة أو عطّية أو الامتناع عن أداء عمل داخل في وظيفةٍ أو دائرة اختصاصه (عبود، 1998). از اشترط القانون أن يكون العمل المطلوب من المرتشي داخلاً في وظيفته.

كما وتُعرَّف الرشوة بأنها: قيام الموظف بأخذ أو قبول طلبٍ مقابل قيمة ماديّةٍ أو معنويّة للقيام بعملٍ من اختصاصه بحكم وظيفته أو الامتناع عن عمل من اختصاصه كذلك، أو للإخلال على أيٍّ نحو بمقتضيات واجبات الوظيفة (فارس، 2010). فالرشوة هي ما يّعطي بعد الطلب والهدية قبله، والصلة بينهم هي إيصال النفع إلى الغير، ولا شك أن الهدية تجعل المُهدي لا ينظر إلّا بعين الرضا، وهي العين التي أشبعت بالهدايا والنقود، واصطلاح الإكراميّة جاء انتشاره من باب الربط بصفة الكرم والإكرام، ويُعبّر عنها بالأتعاب، والمكافأة، البخشيش، العمولة، لكن هذا التلاعب بالألفاظ لا يلغي ما لهذه الآفة من أضرار، لكونها علة اجتماعية تلقى رواجا لها وتقبل من كلا الطرفين، حيث أصبحت الإكرامية ظاهرة اجتماعية بسبب انتشارها الواسعة وتقبلها في الأوساط المؤسساتية، فهو حققت خصائص السلوك من كونه مقصود وواعي، ويعتمد على أطراف متقابلة و متبادلة المنفعة.

مما سبق ذكره يمكن تعريفَ سلوكِ الإكراميّة بأنّه: سلوكٌ إنسانيٌ اجتماعيٌ إداري غير رسميّ، بديلٌ للسلوك الإداري الرسميّ، مُكتسَبٌ وقصديٌ، يأخذ شكل أداءِ الوظائفِ والخدماتِ الروتينيّة المقدّمة في المؤسّسة، ويمارسُ من

قِبَلِ فردٍ واحد، دون التنسيق مع الآخرين، ويظهر بين الموظَّفين في القطاعاتِ المختلفة، ويكون مقابلَ خدمةٍ يقدِّمونها للمواطنين-يفترض أن يكون مجانيّةً- وتكون أسعارها متساوية على الجميع تقريباً، وتُدفع مُقابلَ الخدمة التي عادةً ما تكون للتعجيل بإنهاء إجراءاتٍ إداريةٍ روتينيّةٍ.

*** أسباب انتشار سلوك الإكرامية في المؤسّسات**

١- انهيار النظام القيميّ للفرد والجماعة، وعدم عدالة توزيع الثروة في المجتمع والفروقات الطبقية، تعدُّ أسباباً لهذه السلوكيّات المنحرفة والفاسدة في المؤسسات (منقذ، 2002).

٢- يرجّع بعضهم سلوك الإكرامية (الرشوة) الذي يسود بين الموظفين إلى كثرة الأنظمة واللوائح الرقابية والتشريعية المنظّمة لتصرّفات وأفعال وسلوك العاملين، هذه القيود واللوائح عادة ما تكون له آثارٌ ضارّة تتمثل في تعطيل العمل وقتل روح الابتكار وانتشار البيروقراطية وتضخم العمل المكتبي مما يؤدي لتسلط الموظف على المواطنين وهذه بداية الرشوة (صلاح الدين،1994).

٣- مشكلة الإكرامية كسلوك مؤسّساتيّ فاسد ليس في عدم وجود الأنظمة العقابية، وإنّما من عدم تطبيق هذه الأنظمة بشكل ملائم، أو تطبيقها بشكل انتقائيّ، كما تكمن المشكلة في أنَّ نظام الحماية الجنائية والأجهزة القضائية نفسها ليس محصناً ضد الرشوة (سليمان، 2003).

٤- أسباب اجتماعيّة تتمثل في الحرب والتوترات الداخلية في البلاد والآثار التي تتركها على المجتمع مما يؤدي لغياب الأمن والأمان، غياب المحاسبة والخلل التنفيذي في تطبيق القانون مما يدفع الفرد لتبرير سلوكه لفقدان الرادع الجزائي وغياب الضمير الجماعي في مثل هذه الحالات.

٥- التأثير السلبي للحرب على الوضع الاقتصادي للمواطنين وتدني رواتب العاملين وارتفاع مستوى المعيشة يشكل بيئة ملائمة لانتشار الرشوة بين أفراد المجتمع وبالتالي مع الوقت تتحول لسلوك طبيعي غير مستهجن من أفراد الشعب.

٦- أسباب تربويّة وسلوكيّة: فالبيئة التي ينشأ بها الفرد إنْ لم تكن تحترم القيم الأخلاقية والدينية والأمانة والنزاهة ومفهوم الانتماء للوطن واحترام القانون، ستنشئ أفراداً يحملون هذا النوع من الأخلاقيّات الفاسدة تجد في الإكرامية عملاً عادياً وليس بالأمر المُشين(يوسف، 2012).

*** الآثار السلبية لسلوك الإكرامية**

سلوك الإكرامية (الرشوة) كأيِّ علّةٍ اجتماعيّةٍ لها آثار سلبية تُلقي بأعبائها على الفرد والمجتمع والتنمية من أهمها:-

١- ينتج عن ممارسة الإكرامية خللٌ كبرٌ أصاب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، وكذلك سادت حالة ذهنية لدى الأفراد والجماعات تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرّر استمراره واتّساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية، إذا نجد أن الرشوة أخذت تشكل تدريجياً مقوّمات نظامِ الحوافز الجديدة التي لا يجاريها نظامٌ آخر (محمد، 2004).

٢- سلوك الإكرامية لا يؤدي فقط إلى تمكين البيروقراطيين والموظفين العموميين من أن يصبحوا من أصحاب الثروات، بل يؤدي إلى تدهور أموال المواطنين العاديين، كذلك من آثاره

المدمرة للنسيج المجتمعيّ والاقتصاديّ والسياسي في أيٍّ دولةٍ مما تتركه من حالة الضغينة داخل الأفراد (منقذ، 2002).

للرشوة تأثيراتها الاجتماعية البالغة على المجتمع وأعضائه إذ أنها من السلوك المرضي المرفوض أساساً. وقد كانت القيم التقليدية تنظر له نظرة رفض باعتباره يجرح الشعور العام ويضرُّ بمصلحة الأفراد كما أنَّ انتشاره بشكلٍ بالغ إلى الحدّ الذي يكتسب معه شيوعاً بين أفراد المجتمع وكأنّه أسلوبٌ عامٌ للحياة يترتّب عليه نتيجةً مباشرة وبصورة تلقائية تتمثّل في إضعاف وظيفة القيم الرادعة في المجتمع خاصةً وأنّه أصبح الآن مقبولاً على المستوى العام لدرجة أن غالبية الأفراد يمارسونه دونَ تردُّد ويعدُّونه من مسلمات التعامل مع المؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة. ولا شك أنّ إضعاف الوظيفة الاجتماعية للقيم يؤثّر على كفاءتها الوظيفية لردع سلوك الأفراد في مجالات أخرى مرَضيَّة ومن ثمَّ يسهم تفشي الرشوة في تكثيف السلوك المرضي في المجتمع وهذا الجانب رغم صعوبة قياسه والتعرُّف عليه إلّا أنّه على درجة كبيرة من الأهميّة لأنّه يحمل المجتمع أعباءً اقتصادية كثيرة (السيد علي، 1999).

*** انتشار الولاءات التقليدية الضيقة والمحسوبيات**

تُعدُّ الولاءات الضيقة من العوائق التي تقف في وجه تحويل المؤسسات الحديثة والتي تنعكس سلباً على التنمية بشكل عامٍّ وعلى تحويل المؤسسات الحديثة بشكلٍ خاص. وسيتم إلقاء الضوء على هذه المفاهيم وآثارها على النسيج الاجتماعي والمؤسساتي للمجتمع المكوّنة له.

*** الولاءات الضيقة والتقليديّة**

يندرج ضمن الولاءات الضيّقة القبليّة، العشائريّة والطائفية كتنظيماتٍ اجتماعيّةٍ ذات ثقافةٍ مؤثرة على ثقافة المجتمع ومحدّدة لمسيرته التنموية. فالوكن العربي كما تعلن إحدى الدراسات: كيانٌ مركبٌ معقّد تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنيّة، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا حدود السياسة مع حدود الأمّة (علي، 2015). وهذا التعدّد في الانتماء والتناقضات التي يعيشها المواطن العربي تؤدّي إلى حالة من الصراع الداخليّ لديه، وما يترافق معه من مشاعر انتماء اجتماعيّة متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات والاتجاهات.

فالانتماء لغةَ: الانتساب، يُقال: انتمى فلانٌ إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب (ابي الفضل، 1956) ويشترك تعريف الانتماء اصطلاحاً مع التعريف اللغوي بأنَّ كليهما انتساب. الانتساب الحقيقيّ إلى أمرٍ معينٍ فكراً وتجسّده الجوارح عملاً (سميح،2010). وأكّدت الدراسات الاجتماعية والنفسيّة الحديثة أنَّ مفهوم الانتماء يتشعَّب وفق معادلاتٍ مختلفة ومدلولاتٍ متباينة تلتقي أحياناً وتتشابك أحياناً أخرى، حيث شملت أطراً جديدةً كالعشيرة والقبيلة والأمة، وقد جمعت بين هذه الأطر الاجتماعيّة روابط مهمّة وُلِدَتْ ونمت على أرض عاشوا فيها وألفوها فتمسكوا بها، لأنّها الحيَّز المكانيّ الذي شّهِدّ مسيرة السلف والخلف، وسيشهد مسيرة الأجيال القادمة (مجدي،2008). لذلك يعيش الإنّسان مجموعة مشاعر الانتماء، وبالمقابل قد يقع في صراع، لأنّ بعض هذه الانتماءات يعارض بعضها كالتعارض

بين انتماء القبيلة والعشيرة والطائفة، وانتماء الوطن (كمال، 1993). القبيلة التي هي: تكوينٌ اجتماعيٌّ يقوم على رابطةِ الدّم والقرابة وروابط العادات والتقاليد المتوارثة، ويُعدُّ الانتماء القَبليّ وحدة التنظيم الأساسية في المجتمعات التقليدية، وهي: جماعة تربط أعضاءها صِلاتُ الدم والقرابة، القيم ومعايير السلوك المشتركة، وهيكل السلطة الداخلية (احمد، 2008). بينما تعرف العشيرة بأنّها: مجموعةٌ من الأفراد تنحدر من نسبٍ واحدٍ ولها جدٌ مشترك، والانتماء يكون إمّا عن طريق النسب الأبويّ أو النسب الأميِّ (احسان،1999). أما الطائفة إنّها وجودٌ اجتماعيٌ يقوم على أساس الانتماء لدينٍ أو مذهب أو ملّةٍ معيّنة. فهي جماعة من الناس يمارسون معتقداً دينيّاً بطرق وفنون معينة، ونما تجمُّع ديني ولكنّها تكتسب مع الوقت طابعاً اجتماعياً وسياسياً (ناصيف،1970).

*** آثار انتشار الولاءات الضيقة**

فهذه الانتماءات تقف حجر عثرة في خلق انتماءات وطنية للوطن ولمؤسسات الدولة الحديثة. حيث أن الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة في ظل ظهور الدولة والمجتمع المدني يشكل حالة من التعصّب التي هي آلة مدمرة للمجتمع ووحدته، فلا وجود لولاء جزئي في ظلِّ الولاء الكلي.

هذا التنوع في المجتمعات العربية من جماعات متعددة ومتمايزة والتي حافظت على وجودها الخاص لم تنصهر في بوتقةِ نسيج واحد داخل المجتمع، وكانت قوةً مانعةً لتشكيل المجتمع بالصورة الحديثة. فهذه الولاءات الضيقة أشد من ولاء الأفراد للدولة ولاسيما عندما تكون الدولة بحالة أزمة وحرب داخلية. وبالتالي تضعف الروابط الوطنية التي تؤثر على ضعف الروابط الاجتماعية في النسيج المجتمعي (صلاح الدين، 2003).

يأكد زكي حنوش على الطاقة التدميرية لهذه الولاءات بقوله: وجود تركيبات اجتماعية لا تزال تشكل عائق ضد نظام حقوق الإنسان وعلى رأسها مفاهيم الطائفة والعائلة والعشيرة والعصبيات المحلية وأساطيرها المختلفة، والتي تتساند وتتفاعل في ديناميكية فريدة مع مفهوم الأبوية أو الحديثة الممثّلة في الدولة، وهذه التركيبات الفسيفسائيّة، وأسسها العرقية والطائفية، تمثّل عقباتٍ بنائيّة ضد نُظم حقوق الإنسان(زكي،1997).

بالتالي إن بناء مجتمعات ومؤسسات حديثة يعتمد بدرجة كبيرة على تكويناتٍ اجتماعيةٍ تُدين بولائها للوطن والأرض وتدفن وراءها مختلف الانتماءات السابقة التي تنشر البغض و الكراهية بين أفراد المجتمع وتقضي على التسامح والحوار الحضاري، وتعيق عملية التنمية بكل أبعادها وأنواعها، وتهدد التماسك الاجتماعي القائم في المجتمع، فالنظم التقليدية ترسخ الحكم الفردي وتقوي نفوذ الحكام، وتقوي التعصب وما يرتبط به من تخريباتٍ فرديةٍ ونعراتٍ طائفيةٍ ونزعاتٍ إقليميةٍ ضيقةٍ هي في مقدمة الأمراض الاجتماعية المعرقلة لتحول المؤسسات إلى مؤسسات مجتمع معاصر وحديث، فهذه الصيغ الضيقة تجاوزتها أغلب المجتمعات الإنسانية وهي تشكل حصون التخلف الاجتماعي ودواعي القهر والإحساس بالظلم.

*** المحسوبية**

تعرف المحسوبية بأنها: تنفيذُ أعمالٍ لصالحِ فردٍ أو جهة ينتمي لها الشخص مثل الحزب، العائلة، المنطقة، الطائفة و...الخ دون أن يكونوا مستحّين لها.(مركز الائتلاف- أمان،2010/5/4). وقد عرَّفت الواسطة بأنها التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة وإخلال بواجبات الوظيفة بالقيام بالعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال تلك الوظيفة نتيجة الرجاء أو توصية أو محاباة (فارس،2010). وبالتالي رغم اختلاف المسميات، إلا أن الواسطة والمحسوبية وجهان لعملة وواحدة. علماً أنّ المحسوبية تستخدم كأساسٍ لتوزيع الفرص والمكاسب والمزايا وحصرها بمن له علاقة بالجهات أو الأشخاص الذين يملكون القدرة على توزيع تلك المكاسب، وهي علاقة شخصية أساسها الصلة الخاصة التي تدخل في باب الصداقة والقُّربى والتصاهر والمصالح المشتركة...، بينما الواسطة تستخدم كأساس لتجاوز الاعتبارات الرسمية في الوصول إلى الأهداف والمصالح الشخصية حتى ولو في حالة فَقْدِ الاعتبارات الرسمية والشروط الموضوعية للوصول للمصالح (فيصل، 2010).

*** الآثار السلبية للمحسوبية والواسطة**

١- من الأسباب التي أدت إلى تدهور أوضاع المجتمعات انتشار المحسوبية والواسطات في أوساط المؤسسات، فأصبح الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب.

٢- أضحت الواسطة والمحسوبية ظاهرة اجتماعية متفشية في المجتمع، تفرض نفسها على الأفراد بشكل انتقائي أحيانا واجباري أحيانا أخرى. وما يدعو للخوف أنه ترسخت في الأعراف والثقافات الاجتماعية لتكون إحدى مظاهر الوجاهة الاجتماعية، وأصبحت معادلة ثابتة في التوظيف مما يهدد القيم المجتمعي والانحلال الأخلاقي (يوسف، 2009).

٣- تعتبران من أسوأ وأخطر أنواع الفساد لكونها فعلٌ جرُميٌ غير مرئيٍّ ولا ملموس وليس من السهل إثباته بالأدلة.

٤- يؤديان إلى حصر المنافع العامة والخدمات الحكومية في يد فئة قليلة من المواطنين الذين لديهم شبكة علاقات مع المسؤولين وذوي النفوذ.

٥- تهددان بانقراض المواهب وتعطيل مبدأ تكافؤ الفرص وإعاقة تحقيق العدالة الاجتماعية التي هي أساس ومبدأ التنمية بصورتها المثلى، وهذه ما يؤدي إلى فقدان الناس باثقة بالقيم والمثل الاجتماعية كالاجتهاد، والعلم، والإخلاص والذي بدوره يعطل الإنتاجية في المجتمع.

*** المنهج الإحصائي وتحليل نتائج الدراسة**

*** المنهج الإحصائي**

سيتم استخدام في هذه الدراسة: المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبّر عنها تعبيراً كيفيّاً أو تعبيراً كميّاً، "**فالتعبير الكيفيّ يصف لنا الظاهرة ويوضّح خصائصها، أمّا التعبير الكمّي فيقدّم لنا وصفاً رقميّاً يوضّح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى**" (فهد، 2007).

طريقة الدراسة: اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، ومقياس لقياس مدى انتشار الرشوة والمحسوبية والواسطة في المؤسسات.

المجتمع الأصلي للدراسة: يتألف المجتمع الأصلي للدراسة من جميع الموظفين في قصر العدل ومكتبة الأسد في دمشق. يبلغ عدد موظفي القصر العدلي حسب قسم الذاتية (950) موظف، بينما مكتبة الأسد (297) موظف.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من 313 موظف من قصر العدل و(98) موظف من مكتبة الأسد وكان المجموع الإجمالي (393) بنسبة (33.3%) من المجتمع الأصلي.

أداة الدراسة: تعتمد الدراسة الحاليّة على مقياس يقيس السلوكيات السلبية التي تقف بوجه الدور التنموي لتحديث المؤسسات وتم تحديدها ببعدين: (سلوك الإكرامية، الولاءات الضيقة والواسطات). بلغت عدد فقرات الأداة (54) فقرة. تتكوّن الأداة من عدد من البنود، وعلى المفحوص أن يختار إحدى بدائل الخمسة متدرجةً وفق مقياس "ليكرت" وهي: (موافق بشدة/ موافق/ محايد/ غير موافق/ غير موافق بشدة). وتعطى كل واحدة من هذه البدائل علامة محددة. حيث تم توزيع الاستبيانات عن طريق التواصل المباشر بين الباحثة والموظفين، ثم بعد ملئ الاستبيانات تمّ استخدام المنهج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات.

*** ثبات المقياس**

تم التحقُّق من ثبات المقياس وُفقَ طريقة الثبات بالاتّساق الداخليّ باستخدام معامل ألفا كرونباخ: تتطّلب هذه الطريقة حساب ارتباط البنود مع بعضها بعضاً (امطانيوس، 2007).

جدول(1): معاملات ألف لمقياس السلوكيات السلبية في المؤسسات

السلوكيات بالمؤسسات	سلوك الإكرامية	الولاءات الضيقة	الدرجة الكلية
معامل ثبات ألفا	0.885	0.607	0.811

يتبيّن من الجدول أن معاملَ ألفا كرونباخ بين بنود المقياس بأبعاده والدرجة الكلية مرتفع ممّا يدل على الاتساق الداخلي للبنود ومن ثم ثباتها، ممّا يجعل المقياس صالحاً للاستخدام.

*** نتائج تساؤلات الدراسة**

للإجابة عن سؤالين الدراسة: مامدى انتشار سلوك الاكرامية، والولاءات الضيقة والمحسوبية في المؤسسات؟ سيتم التعامل مع متوسط الإجابة لكلا البعدين لمجموع عينة البحث.

جدول (2) يبيّن المتوسطات الحسابية لإجابات الموظفين عن سلوك الإكرامية والولاءات الضيقة في المؤسسات

السلوكيات	المتوسط الحسابي للسلوك	تفسير النتيجة
سلوك الإكرامية	41.04	مستوى مرتفع
الولاءات الضيقة	71.66	مستوى مرتفع

يظهر الجدول(2) النسب المرتفعة لانتشار سلوك الإكرامية والولاءات الضيقة كعلّل واقعية وحقيقة في مؤسساتنا.

*** فرضيات الدراسة**

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير الجنس وانتشار سلوك الإكرامية.

جدول(3) نتائج (ت) ستودنت بين الإناث والذكور في مدى انتشار سلوك الإكرامية في المؤسّسات

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(ت)المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
ذكور	211	41.800	8.686	1.881	392	0.06	غير دالة
إناث	182	40.109	8.553				

يبين الجدول ان قيمة (ت) المحسوبة بلغت(1.881)، وهي غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05) حيث قيمة مستوى الدلالة (0.06)>(0.05)، مما يدل بعدم وجود فروق في وجهة نظر الإناث و الذكور في مدى انتشار سلوك الاكرامية.

توجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير مكان الإقامة وانتشار سلوك الإكرامية.

جدول(4) نتائج (ت) ستودنت أبناء الريف والمدينة في مدى انتشار سلوك الإكرامية

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(ت)المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
مدينة	266	41.334	8.867	0.974	392	0.07	غير دالة
ريف	127	40.425	8.184				

يبين الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة(0.07)>(0.05)، ونقبل الفرضية التي تقول بعدم وجود فروق بين أبناء الريف والمدينة في مدى انتشار سلوك الإكرامية بالمؤسسات.

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير الدخل الشهري وانتشار سلوك الإكرامية.

جدول(5)نتائج تحليل التباين الأحادي في مستوى انتشار سلوك الإكرامية وفقاً للدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	القرار
10000- 20000	100	40.210	8.023	1.488	0.08	غير دالة
20001- 30000	165	42.121	8.628			
30001- 40000	90	40.255	8.691			
40001فأكثر	38	40.394	10.017			

يتبيّن من الجدول أن قيمة(ف) بلغت (1.488) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة(0.08)>(0.05) وبذلك لايوجد فروق في مستوى انتشار سلوك الإكرامية في المؤسسات وفقاً لمتغير الدخل الشهري.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة الدلالة($\alpha \leq 0.05$)بين متغير المستوى التعليمي وانتشار سلوك الإكرامية.

جدول(6)نتائج تحليل التباين الأحادي في مستوى انتشار سلوك الإكرامية لدي أفراد العينة

المستوى التعليم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	القرار
إعدادي فما دون	16	40.937	13.243	2.297	0.077	غير دالة
ثانوي	1.8	40.870	8.412			

معهد	63	38.639	8.874				
جامعه فما فوق	2.6	41.873	8.191				

يتبين من الجدول أنّ قيمة(ف) بلغت(2.297)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(0.05)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة(0.07)>(0.05)، وبذلك لايوجد فروق في مستوى انتشار سلوك الإكرامية في المؤسسات وفقاً لمتغير المستوى التعليميّ.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.05$)بين متغير الجنس وانتشار الولاءات الضيقة.

جدول(7) نتائج (ت) ستودنت بين الإناث والذكور في مدى انتشار الولاءات الضيقة في المؤسّسات

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(ت)المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
ذكور	211	41.800	8.686	1.956	392	0.04	دالة
إناث	182	40.109	8.553				

يظهر الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة دالة عند مستوى الدلالة(0.05) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.04)<(0.05)، وبذلك نرفض الفرضية، وبالتالي تُوجد فروق بين الإناث والذكور في مستوى انتشار الولاءات الضيّقة لصالح الذكور حيث المتوسط الحسابي للذكور أكبر من المتوسط الحسابي للإناث.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.05$)بين متغير مكان الإقامة وانتشار الولاءات الضيقة.

جدول(8) نتائج (ت) ستودنت أبناء الريف والمدينة في مدى انتشار الولاءات الضيقة

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(ت)المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
مدينة	266	71.639	8.679	0.076-	392	0.093	غير دالة
ريف	127	71.7.8	7.908				

يبين الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة(0.093)>(0.05)، ونقبل الفرضية التي تقول بعدم وجود فروق بين أبناء الريف والمدينة في مدى انتشار الولاءات الضيقة.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.05$)بين متغير الدخل الشهري وانتشار الولاءات الضيقة.

جدول(9)نتائج تحليل التباين الأحادي في مستوى انتشار الولاءات الضيقة وفقاً للدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	القرار
10000- 20000	100	73.130	8.728	4.453	0.004	دالة
20001- 30000	165	72.424	8.595			
30001- 40000	90	69.855	7.464			
40001فأكثر	38	68.763	7.885			

يتبيّن من الجدول أن قيمة(ف) بلغت (4.453)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة(0.004)<(0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية، وبالتالي توجد فروق في مستوى الولاءات الضيقة بين أفراد العينة وفقاً لمتغير الدخل الشهري، من أجل تعرف مقدار الفروق في الولاءات الضيقة وفقا لمتغير الدخل، تم

اختبار شيفيه للمقارنات المتعددة. باستخدام اختبار ليفين لفحص تجانس التباين، تبيّن أن هناك تجانس تباين، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة(0.227)>(0.05)، وبالتالي استخدام اختبار شيفيه لأنّه يشترط تجانس التباين.

جدول(10) نتائج اختبار شيفيه للمقارنة المتعددة الفروق في مستوى انتشار الولاءات الضيقة وفقاً لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	20000-10000		30000-20001		40000-30001		40000فأكثر	
	فرق متوسطين	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة	فرق متوسطين	مستوى الدلالة	فرق متوسطين	فرق متوسطين	مستوى الدلالة
10000-20000	-	-	0.093	0.705	0.020	-3.27*	-4.36*	0.017
20001-30000	-	-	-	-	0.137	2.568	3.661	0.094
30001-40000	-	-	-	-	-	-	1.092	0.092
40000فأكثر	-	-	-	-	-	-	-	-

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة(0.05)

تبين من الجدول أن الفرق الدال إحصائياً هو الذي بين الافراد ذوي الدخل(10000-20000) و ذوي الدخل(40001فأكثر) لصالح ذوي الدخل المنخفض(10000-20000).

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.05$)بين متغير المستوى التعليمي وانتشار الولاءات الضيقة.

جدول(11)نتائج تحليل التباين الأحادي في مستوى انتشار الولاءات الضيقة لدي أفراد العينة

المستوى التعليم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	القرار
إعدادي فما دون	16	74.357	10.052	0.666	0.0579	غير دالة
ثانوي	1.8	71.796	8.566			
معهد	63	71.793	8.451			
جامعه فما فوق	2.6	71.339	8.236			

يتبين من الجدول أنّ قيمة(ف) بلغت(0.666)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة(0.05)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة(0.057)>(0.05)، وبذلك لايوجد فروق في مستوى انتشار الولاءات الضيقة في المؤسسات وفقاً لمتغير المستوى التعليميّ.

*** نتائج الدراسة**

أولاً- توصلت الدراسة أن متوسط الدرجة الكلية لبعد الولاءات الضيقة والمحسوبية مرتفع بنسبة(71.66). حيث كانت هذه الوسائل التي تشمل المحسوبية والتحيز للأقارب والولاء لأفراد بذاتهم بأنها كلها تتماشى مع القيم المجتمعية المنتشرة والتي أخذت قانون المشروعية. وبدراسة بعض المتغيرات المستقلة التي تؤثر على انتشار هذه الولاءات تبين لنا:

وجود فروق بين الإناث والذكور في مستوى انتشار الولاءات الضيقة والمحسوبية، وهي لصالح الذكور، فالذكور أكثر محاباة وقبولاً للوساطات بحكم أنّ الذكر أكثر انخراطاً بثقافة المؤسسات وأكثر تعرُّضاً للضغوط من الأقارب ولكونه المسؤول في تأمين معيشة أسرته، وكذلك طبيعة الأنثى التي تجعلها تخاف وتخجل من التعامل مع مثل هذه السلوكيات.

عدم وجود فروق بين أبناء الريف والمدينة في مدى انتشار الولاءات الضيقة والمحسوبية، وجاءت هذه النتيجة مخالفةً للطابع العام الذي ينظر على أن أبناء الريف أكثر ولاء للأقارب والأصدقاء ولكونهم يعتمدون على العلاقات

الوجاهيّة، وغالباً ما يغلب عليهم الولاء الأكثر باتجاه أصولهم العائلية والعشائرية.. الخ.

بينت الدراسة أن التحصيل العلمي لم يلعب دور في مدى انتشار الولاءات الضيقة، وهذا يظهر أنّ الموظف صاحب التحصيل العلمي المرتفع أو المتدني كلٌّ منهما لا يمتلكان ولاءاتٍ للتنظيم المؤسسيّ، إنّما ولاءاتهم الضيقة تطغى على عملهم.

كما إظهار الدراسة بأن انخفاض الدخل الشهري لعب دوراً واضحاً في انتشار هذه الولاءات، وهذا يرتبط بمدى ماقد تحقّقه هذه الولاءات والانتماءات من دخول مخفيّةٍ أو امتيازاتٍ أو خدماتٍ للموظّف مِن قِبَلِ الجهة المستفيدة.

ثانياً- توصلت الدراسة إلى أن متوسط الدرجة الكلية لبعد سلوك الإكرامية لدى عينة البحث مرتفع بنسبة(41.04) وبالتالي هذا يوضح مدى انتشاره في مؤسساتنا السورية، وبدراسة بعض المتغيرات المستقلة التي تؤثر على انتشار هذه الولاءات تبين لنا: عدم وجود فروق بين الإناث والذكور في مدى انتشار سلوك الإكرامية، حيث يسود اعتقاد شائع وهو أن المرأة أقلّ ارتكاباً لمثل جرائم الفساد المتمثلة بالرشوة من الرجل، فعلى الرغم من عدم وجود دراسات سابقة تبحث في العلاقة المباشرة بين نوع الجنس واقتراف جرائم الرشوة، فإن ثمّة كثيراً من البحوث دلت على أن المرأة أكثر رضاً من الرجل في العمل، وأنها أقل ميلاً إلى المخاطرة، وأكثر التزاماً بالولاءات المؤسساتية والنزاهة من الرجل، وهذا ما نفته نتائج دراستنا.

أظهرت الدراسة لا علاقة لاختلاف المنشئ في سلوك الإكرامية، حيث لايوجد فروق بين أبناء الريف والمدينة في سلوك الإكرامية ومبرراته.

عدم وجود فروق في مستوى انتشار سلوك الإكرامية، وفق لمتغير المستوى التعليمي للموظف، وبذلك لم تلعب الشهادة الجامعية رادعاً نحو هذا السلوك المنحرف وخاصة بان أكثر من نصف عينة الباحث من حاملين الشهادات الجامعية وهذا يشير بأن مؤسساتنا التعليم لاتقوم بدورها المنوط بها بخلق روح الانتماء والوطنية للبلد وتهذيب الأفكار اللاقانونية واللامؤسساتية. فمبررات الرشوة واحدة عندما الفئات الاجتماعية بغض النظر عن تحصيلاته العلمية.

كما نفت نتائج الدراسة الحالية مبررات الرشوة بسبب قلة مستوى الدخل فكلٌّ فئات الدخل المنخفضة والمرتفعة تبرّر انتشار هذا السلوك. وبالتالي عدم وجود فروق في مستوى انتشار سلوك الإكرامية وفقاً للدخل الشهري

*** التوصيات**

١- الدعوة لقيام الأسرة بدور فعّالٍ من خلال غرس روح الوطنية لدى أفرادها لكونها البنية الأساسية بالمجتمع وبإصلاحها يتمُّ إصلاح الفرد الذي سيندمج بكل مؤسسات الدول. وتوجيه الجامعات والمدارس على العمل بشكل جدي بتعزيز فِكرة المواطنة القائمة على أنَّ الإنسان الفرد قيمةٌ عُليا بحدِّ ذاته بغضِّ النظر عن كلِّ القضايا التي يرثها كالدين والقبيلة والعشيرة...الخ. وذلك من خلال برامج تثقيفية هادفة ومناهج تربوية-تعليمية.

٢- تدعيم فِكر اللاشخصانية والتخفيف من حالة الشخصنة في المؤسسات، بأن يتمَّ تدعيم القيم والمعتقدات لدى الأفراد بأن السلطة بكل أشكالها في المؤسسات المتعددة مُودعة في مؤسساتها وغير مودعة ومتواجدة في شخصٍ (الأعلى في سلّم المؤسساتية).

٣- تغيير البنية التي أنتجت الفساد بكافة أشكاله ومراحله من خلال الشفافية في عمل مؤسسات الدولة، والمساءلة القانونية الصادقة للقائمين على إدارة شؤون الدولة ووضع مقولة "لا أحد فوق القانون" مبدأ قيد التطبيق من خلال التعويل المهم على هيئة الرقابة والتفتيش التي تعمل على مراقبة سير عمل المؤسسات، من خلال التعامل مع قضايا الفساد والرشوة والمحسوبيات بيد من حديد لكلا يؤدي هذا التسامح إلى أن تصبحَ سلوكاً معتمداً ومسيراً لعمل المؤسسات. ويبدأ بالإصلاح والمحاسبة من أعلى الهرم لقاعه وليس العكس، وعدم اعتماد مبدأ معاقبة الصغير لإرهاب الكبير.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

ابن منظور، أ.، 1956، *لسان العرب*، ط1، مجلد 1، صص 785، بيروت، لبنان، مصادر بيروت، 404.

بودون، ر. وبوريكو، ف.، 1986، *المعجم النقدي لعلم اجتماع*، ط1، صص 626، بيروت، لبنان، مركز العربي، 497.

بحر، ي.، 2011، الفساد الإداري، *مجلة جامعة الأزهر بغزة*، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 13، عدد2، 11

التابعي، ك. 1993، *تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية*، ط1، 523، القاهرة، مصر، دار نهضة، 99.

الجاسور، ن.، 2004، *موسوعة علم السياسة*، ط1، 398، عمان، الأردن، دار مجدلاوي، 310.

الجريش، س.، 2003، *الفساد الإداري وجرائم إساءة السلطة الوظيفية*، صص 348، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 144 و123.

الحسن، ا.، 1999، *موسوعة علم الاجتماع*، ط1، صص 1010، القاهرة، مصر، الدار العربية للموسوعات، 412.

الجولاني، ف.، 1993، *البناء الاجتماعي للشخصية في المجتمع العربي: تحليل مقارن لنمو الشخصية*، ط1، صص 615، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 77-78.

حنوش، ز.، 1997، مستقبل حقوق الإنسان والشعوب في ظل النظام العالمي الجديد، *مجلة عالم الفكر*، العدد90، 239.

خليل، ن.، 2011، *التنمية السياسية وأهميتها في بناء دولة المؤسسات*، منشورات رسائل جامعة دمشق، دمشق، سورية، 66-67 و62.

الخواجي، م.، 2008، الشعر السعودي الحديث وأثره في تعزيز الانتماء العربي، *مجلة جامعة دمشق*، مجلد24، عدد3-4. 208.

داغر، م.، 2002، علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها، *جامعة عدن- مركز البحوث والدراسات اليمنية*، عدد 16، 14 -15.

داود، ل. والأصفر، أ.، 2008، السلوك *الاجتماعي*، ط1، 591، دمشق، سورية، 119.

دوركهايم، إ.، 1982، *في تقسيم العمل الاجتماعي*، ط2، 473، بيروت، مكتبة الشرقية، لبنان، 111.

زايد، ف.، 2007، *أساسيات منهجية البحث في العلوم الانسانية*، ط1، صص 272، عمان، دار النفائس، الأردن، 69.

زكريا، خ. وآخرون، 2007، *علم اجتماع التنمية*، ط1، صص 278، دمشق، دار الأهالي، سورية، 115..

زكريا خ.، 1989، *النظريات الاجتماعية المعاصرة*، ط1، 235، دمشق، منشورات جامعة دمشق، سوريه، 152.

السبيعي، ف.، 2010، *دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري*، ط1، صص 334، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 111 و114.

السراج، ع.، 1998، *قانون العقوبات السورية*، ط1، صص 122، دمشق، منشورات جامعة دمشق، سوريه، 59.

سليمان، ح.، 2005، *السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق*، ط1، 311، بيروت، منشورات المؤسسة الجامعية، لبنان، 16.

سميث، ش.، 1999، *موسوعة علم الإنسان*، ط1، 820، قاهرة، مصر، 682.

شتا، س.، 1999، *الفساد الإداري ومجتمع المستقبل*، ط1، 191، القاهرة، الإشعاع الفنية، مصر، 167-168.

الصبيحي، أ.، 2008، *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*، ط1، 344، بيروت، منشورات دراسات الوحدة العربية، لبنان، 82.

عبد الباقي، ص.، 2003، *السلوك التنظيمي*، ط1، صص 444، الإسكندرية، منشورات الجامعة الجديدة، مصر، 192.

العطية، م.، 2003، *سلوك المنظمة: سلوك الفرد والجماعة*، ط1، صص 483، عمان، منشورات الشروق، الأردن، 45.

علي، ر.، 2002، *التنمية السياسية*: مدخل للتغيير، ط1، 384، طرابلس، لبنان، 106-107.

عمر، م.، 1999، *البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه*، ط1، 188، عمان، الأردن، 86.

الغرايبة، ف.، 2010، *ابعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية*، قراءة أونلاين: http://www.Almanahal.net ، ص201.

الفضيل، م.، 2004، مفهوم الفساد ومعاييره، *مجلة المستقبل العربي*، عدد309، 7.

الكراسنة، س.، 2010، الانتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية، *المجلة الأردنية*، المجلد6، عدد3، 51.

الكويليت، ي.، (2009/8/1)، *المحسوبية وأختها الواسطة*، جريدة الرياض الالكترونية، العدد15013، http://www.alriadh.com ، زيارة الموقع 2020.

محمود، ص.، 1994، *الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية*، ط1، صص175، الرياض: العربي للدراسات الأمنية، السعودية، 40 و52.

مخائيل، ا.، 2006، *القياس النفسي*، ط1، صص 584، دمشق، سورية، 195.

مركز الأئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، تحليل نتائج المسح الأسري الخاص بمؤشرات الحكم ومكافحة الافساد http://www.birehlirary.org

نصار، ن.، 1970، *نحو مجتمع جديد: مقدمات في نقد المجتمع الطائفي*، ط1، ص 210، بيروت، لبنان، 144.

ندوة سيما الاقتصادية الثالثة، 2001، آفاق *الاقتصاد السوري*، ط1، 425، دمشق: الرضا للنشر، سورية، 94.

وطفة، ع.، 2015، إشكالية الهوية الانتماء في المجتمعات العربية المعاصر، *مجلة الإلكترونية، أونلاين* http://www.edusocio.net/index

ثانياً– المراجع الأجنبية

Huntington, S., 1968, *political order in changing societies*, London, Yale university, 34-35 and 19.